الأمم المتحدة

E/CN.17/2010/10/Add.3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 February 2010
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة عشرة

٣-١٤ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠١٠-٢٠١١ - الدورة الاستعراضية

موجز مقدم من رئاسة اجتماع التنفيذ الإقليمي لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا**

موجز

عُقد اجتماع التنفيذ الإقليمي الرابع للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن التنمية المستدامة يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في جنيف. ووفقاً لبرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة، أجرى الاجتماع تقييماً للتقدم المُحرز في المنطقة في تنفيذ التزامات التنمية المستدامة بشأن المجموعات المواضيعية المتمثلة في النقل، وإدارة المواد الكيميائية، وإدارة النفايات، والتعدين، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وتناول المندوبون أيضا المسائل الشاملة وأوجه الترابط فيما بينها، وقدموا تقارير عن تنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابعة عشرة. وأعدت أمانة اللجنة مذكرة معلومات أساسية عن المجموعات المواضيعية السالفة الذكر (ECE/AC.25/2009/3) لتستخدم كأساس للمناقشات، تتضمن إسهامات من

* E/CN.17/2010/1.

** صدرت هذه الوثيقة من قبل تحت الرمز ECE/AC.25/2009/2/Add.1.

150310 110310 10-24312 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

شركاء مختلفين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، منهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وأمانات كل من اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استوكهلم للملوثات العضوية الثابتة؛ وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون؛ والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. كما أعدت أمانة اللجنة وثيقتَي معلومات أساسيتين (ECE/AC.25/2009/4 و ECE/AC.25/2009/5) بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، الذي شكّل إحدى المسائل الشاملة التي تناولها المجتمعون بالنقاش. وترد نتائج المناقشات في هذه الوثيقة.

أولا – لمحة عامة

١ – استعداداً للدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة، اجتمعت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وممثلو المجموعات الرئيسية، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية، في جنيف، لاستعراض التقدم المُحرز في منطقة اللجنة في تنفيذ الالتزامات المقطوعة والأهداف المنشودة في مجال التنمية المستدامة. ودرس اجتماع التنفيذ الإقليمي المجموعات المواضيعية التالية: النقل، وإدارة المواد الكيمائية، وإدارة النفايات، والتعدين، وإطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٢ – وركز الاجتماع على تقييم التقدم المُحرز والعقبات والمعوقات التي لا تزال قائمة في كل مجال من تلك المجالات، والأولويات المستقبلية للأنشطة والاستراتيجيات، وأوجه الترابط بين المجموعات المواضيعية والمسائل الشاملة.

٣ – وورد في وثائق المعلومات الأساسية والكلمات المُدلى بها في الاجتماع أن إحراز التقدم في مجال التنمية المستدامة ينطوي على اختلاف كبير من منطقة دون إقليمية إلى أخرى، وأنه يتأثر بالجوانب الاقتصادية وجوانب الهياكل الأساسية، والجوانب التاريخية، التي يجب أن تُؤخذ في الاعتبار عند إجراء الاستعراض على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٤ – ولئن كان للمجموعات المواضيعية ما يميزها من التحديات والأولويات، فإن بعض المسائل الشاملة وأوجه الترابط فيما بينها لها أهمية خاصة في المنطقة، بما في ذلك الاستمرار في طرح موضوع التعليم من أجل التنمية المستدامة وتطويره، والعمل في سبيل القضاء على الفقر. ويتعين أن تُؤخذ هذه المسائل في الحسبان وأن تتواصل الاستفادة منها خلال مناقشة الخطوات المقبلة وسبل المضي قدما على مسار كل مجموعة من المجموعات المواضيعية في السياق الإقليمي.

٥ – ويتطلّب إحراز المزيد من التقدم في المجالات التي نوقشت، اتخاذ طائفة واسعة من السياسات والتدابير، بما في ذلك اتباع مزيج من النُّهج التنظيمية والطوعية، وإشراك أصحاب المصلحة كافة، بمن فيهم القطاع الخاص، بغية تعزيز العمل في إطار الشراكة.

٦ – وبالإضافة إلى ذلك، شدّد العديد من المشاركين في الاجتماع على الأهمية الخاصة التي يكتسيها الاستهلاك والإنتاج المستدامَين نظرا لارتباطهما بالمجموعات المواضيعية الأخرى. ومن ثم يتعين التعامل مع الاستهلاك والإنتاج المستدامين باعتبارهما مسألة شاملة في إطار المجموعات المواضيعية الأخرى. كما أنها عملية مُستمدة مباشرة من خطة جوهانسبرغ التنفيذية.

٧ - وأثنى المشاركون على المجموعات الرئيسية في الاجتماع على مشاركتها النشطة للغاية، سواء من حيث حضورها أو من حيث دورها واشتراكها في المناقشات. فتقدموا باقتراح يدعو مكتب لجنة التنمية المستدامة إلى استكشاف السبل الكفيلة بضمان زيادة الحوار التفاعلي مع المجموعات الرئيسية خلال الدورة الثامنة عشرة للجنة.

٨ - ويتناول هذا الموجز الذي أعده الرئيسان بعض القضايا الرئيسية التي نوقشت في الاجتماع، بما فيها الاتجاهات والتحديات والمقترحات الرئيسية للمضي قدما في كل مجال من المجالات المواضيعية.

ثانيا - النقل

٩ - سلّم المجتمعون بأن قطاع النقل هو أحد العوامل الرئيسية المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالمنطقة، لدوره في دعم التجارة والعمالة والتنمية. وفي الوقت نفسه، يلحق القطاع أضرارا بالغة بالبيئة، بطرائق شتى منها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، واستهلاك الوقود الأحفوري، وتلوث الهواء والتلوث الضوضائي، وفقدان الأراضي والتنوع البيولوجي. كما أن للقطاع آثارا بالغة على التنمية في المنطقة في جوانبها الاجتماعية، بما في ذلك الصحة والسلامة.

١٠ - ولاحظ المشاركون أن على مدى العقود العديدة الماضية، بُذلت جهود كبيرة لتعزيز سياسة استدامة قطاع النقل والاستثمار فيها، من الناحيتين الاقتصادية والبيئية على حد سواء. وتبادل المشاركون المعلومات عن عدد من التدابير القانونية والمتعلقة بالسياسات والتدابير العملية، على الصعيدين الوطني والمحلي، التي تهدف إلى زيادة استدامة قطاع النقل.

١١ - وسُلّط الضوء على أهمية تطوير البنية التحتية للنقل وخدماته بما يفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وثمة تفاوت من منطقة دون إقليمية إلى أخرى في درجة نجاح الجهود الرامية إلى استدامة قطاع النقل، إذ إن بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا تواجه تحديات جمة على صعيد البنيات التحتية، والإدارة والتمويل. ولاحظ المشاركون أنه فيما يتعلق بوضع السياسات والبرامج العالمية والإقليمية وتطبيقها، ينبغي أن تؤخذ خصوصيات فرادى المناطق دون الإقليمية في الحسبان من خلال اتباع نهج التمايز.

١٢ - وساد الاجتماعَ اتفاقٌ عام على أنه يتعين النظر في جميع وسائط النقل، بما فيها المركبات ذات المحركات، وشبكات خطوط السكك الحديدية، والنقل البحري، والطيران، لغرض تعزيز استدامة القطاع. والأخذ بنهج النقل المتعدد الوسائط أمر أساسي لتحقيق هذا الهدف. بيد أن هذا سيتطلب زيادة الاستثمار في البنية التحتية، لأغراض منها على سبيل

المثال تحديث الموانئ وتوحيد مقاييس حاويات البضائع وتحسين الصلات بين مختلف وسائط النقل. كما تم التأكيد على مزايا تنمية النقل السريع بالسكك الحديدية.

١٣ - ولاحظ العديد من المشاركين أنه يتعين تخفيض استخدام وسائط النقل غير المستدامة، ولا سيما المركبات الخاصة، من أجل الحد من آثار القطاع على البيئة. فقُدّم عدد من الأمثلة على الجهود المبذولة لتحقيق هذا الخفض. وقد اعتُبر الارتقاء بانتهاج التخطيط المكاني لخفض الاحتياجات المتعلقة بالتنقل وتيسير النقل المستدام نهجا استراتيجيا في هذا السياق. ودعا المشاركون إلى وضع استراتيجيات تجمع بين سياسات وتدابير مختلفة، لتجنب النقل متى كان ذلك ممكنا (على سبيل المثال من خلال التداول عن بعد، وغير ذلك من الحلول التقنية، وتحسين التصميم الحضري) وزيادة الاتساق بين الاستثمار في البنيات التحتية والتخطيط المكاني.

١٤ - وبرزت الحاجة إلى التحول إلى استخدام وسائط نقل أنظف. وحُدّد من التدابير الفعالة الأخرى ما يلي: (أ) تعزيز وسائط النقل غير الآلية من قبيل المشي وركوب الدراجات؛ و (ب) تطوير بنية أساسية داعمة، تشمل تدابير السلامة؛ و (ج) تعزيز نظم النقل العام. وبالإمكان تحقيق تحول في حركة نقل البضائع والركاب من استخدام الطرق إلى استخدام السكك الحديدية، من خلال المزج بين الحوافز الاقتصادية المتعلقة بالبنية التحتية للسكك الحديدية والاستثمار فيها.

١٥ - وقد أكد عدد من المشاركين أهمية الابتكار في سياق تعزيز تكنولوجيات وأنواع وقود أنظف، ملاحِظين أن منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أحرزت تقدما كبيرا بخفضها نصيب المركبة الواحدة من انبعاثات الملوثات والجسيمات الغازية. وفي الوقت نفسه، ظل مستوى الانبعاثات الإجمالية مرتفعا بسبب الزيادة الإجمالية في عدد المركبات. وثمة حاجة إلى الأخذ بنهج استراتيجي فيما يتعلق بتوفير مركبات أنظف وأكثر كفاءة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وينبغي أن تندرج في هذا الإطار سياسات ابتكار استباقية تدعم البحث في أنواع الوقود البديل، والتحول إلى استخدام تكنولوجيات أكثر كفاءة مثل المركبات الكهربائية والمركبات الهجينة والمركبات التي تعمل بالخلايا الوقودية. إلا أن بعض المشاركين أعرب عن شواغل إزاء إنتاج الوقود الأحيائي واستخدامه، نظرا لما له من تأثير على استغلال الأراضي وإزاء إنتاجه بكميات صغيرة.

١٦ - وقد تسهم أيضا المبادرات الطوعية التي يضطلع بها القطاع الخاص في إحراز تقدم. وكان من الأمثلة المطروحة، الالتزام الطوعي من جانب دوائر النقل البري بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، عن طريق الاستثمار في

تكنولوجيا المركبات، وتدريب السائقين، ووضع مفاهيم لوجستية تتسم بالابتكار. واعتبر مفيدا في هذا الصدد اتساع نطاق مشاركة بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المبادرات العالمية مثل الشراكة من أجل أنواع الوقود والمركبات النظيفة والمبادرة العالمية للاقتصاد في استهلاك الوقود التي رَوّجت لتبادل التكنولوجيا والمعارف.

١٧ - وفي حين أن تطوير مركبات الوقود البديل وطرحها في الأسواق ساعدا في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن وسائط النقل، فإن توافر الكهرباء غير الكربونية شكّل أحد المجالات التي دعا المشاركون إلى اتخاذ إجراءات بشأنها على صعيد السياسات. وفي هذا الصدد، يتعين النظر في أساليب إنتاج الطاقة ومستويات كفاءة الطاقة المستخدمة في النقل، إلى جانب إدخال تحسينات على تكنولوجيا المركبات، وإدارة البنية التحتية.

١٨ - وأشار عدد من المتكلمين إلى ضرورة ربط إيجاد حلول مستدامة للنقل بالفرص التي أتاحتها الأزمة الاقتصادية الراهنة، من ذلك على سبيل المثال توجيه برامج التحفيز نحو تطوير بنية أساسية للنقل العام المستدام. فثمة حاجة إلى استخدام الأدوات الاقتصادية مثل مجموعة الحوافز المالية، وحوافز الأعمال التجارية وروادعها (على سبيل المثال الرسوم التي تفرض على استخدام السيارات للكيلومتر الواحد) وتدخيل التكاليف الخارجية لتشجيع نماذج النقل المستدام.

١٩ - وأشار المشاركون إلى أهمية التعاون الإقليمي ودون الإقليمي لبناء بنية تحتية للنقل المستدام، وتعزيز تخطيط البنيات التحتية المتعدد البلدان، ووضع مقاييس مشتركة للبنية التحتية. وبرزت أيضا ضرورة تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان القليلة النمو في المنطقة فيما يتعلق بقضايا من قبيل البنية التحتية للنقل المستدام، ولا سيما بالنسبة للمجالات التي يطرح فيها النقل تحديات محددة، مثل المناطق الجبلية.

٢٠ - وأعرب المشاركون عن دعمهم لبرنامج البلدان الأوروبية للنقل والصحة والبيئة، الذي يتم التصدي من خلاله للتحديات الرئيسية التي تعترض تحقيق أنماط النقل المستدامة. ويشجع البرنامج أيضا الحكومات الوطنية والإدارات المحلية على السعي إلى الأخذ بنهج متكامل في وضع السياسات، ويساعد على إدراج النقل المستدام ضمن أولى أولويات جدول الأعمال الدولي.

٢١ - وأخيرا، أبرز عدد من المتكلمين أهمية مبادرات التوعية العامة والمبادرات التثقيفية الرامية إلى تشجيع إحداث تغيير في السلوك وتيسيره. وشملت هذه المبادرات زيادة استخدام وسائط النقل غير الآلية ووسائط النقل العام، ولا سيما في المناطق الحضرية.

ثالثا – إدارة المواد الكيميائية

٢٢ – أشار الاجتماع إلى أن صناعة المواد الكيميائية لها أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لكثير من بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وتصنف أوروبا الغربية والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا من بين أكبر منتجي المواد الكيميائية في العالم. ومع استمرار نمو استهلاك المواد الكيميائية وإنتاجها على الصعيد العالمي، جعلت تأثيرات القطاع على البيئة والاعتبارات الاجتماعية في منطقة اللجنة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية واحدة من الأولويات الرئيسية. ولذلك، فإن هدف خطة جوهانسبرغ التنفيذية المتمثل في التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة لإنتاج المواد الكيميائية على صحة الإنسان والبيئة بحلول عام ٢٠٢٠ له أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة.

٢٣ – وفي حين أن المواد الكيميائية تشكل محركا مهما للنمو الاقتصادي ودعامة لسبل العيش، أقر المشاركون بالخطر الهائل الذي تشكله المواد الكيميائية في ظل غياب الإدارة السليمة لهذه المواد، التي تعتبر عنصرا رئيسيا من عناصر مسؤولية الشركات الاجتماعية والبيئية، وعاملا هاما في مجال التنمية المستدامة.

٢٤ – وحدد الاجتماع عددا من التحديات الحاسمة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وهي: (أ) زيادة تصنيع المواد الكيميائية واستخدامها، ولا سيما في البلدان النامية؛ و (ب) زيادة تطوير المنتجات والإنتاج؛ و (ج) زيادة الإنتاج الغذائي، المقرونة بزيادات مقابلة في استخدام الأسمدة الكيميائية ومبيدات الآفات. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، هناك تحديات إضافية تطرحها المواد الكيميائية التي هي من تركات الماضي مثل الدهانات الرصاصية والأسبستوس، ومواقع النفايات الخطرة.

٢٥ – وأكد العديد من المشاركين على الآثار الضارة للمواد الكيميائية التي انتهت مدة صلاحيتها، لا سيما الملوثات العضوية الثابتة والمبيدات، على صحة الإنسان والحيوان وعلى البيئة. وشددوا على الحاجة إلى زيادة الوعي الدولي لهذه المسألة ومناقشتها خلال الدورة الحالية للجنة على أساس التقارير الواردة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمات والوكالات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة.

٢٦ – وسلط العديد من المشاركين الضوء على الحاجة لخفض استخدام المواد الكيميائية في الزراعة من خلال الممارسات الزراعية المستدامة، لا سيما الزراعة العضوية، ولإدارة استخدام المواد الكيميائية ونقلها وتخزينها إدارة سليمة.

٢٧ - وعلى مستوى السياسة العامة، يمكن معالجة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية معالجة فعالة من خلال دمج إدارة المواد الكيميائية في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والحد من الفقر وكذلك استراتيجيات المساعدة القطرية. وأكد الاجتماع على الصلات القائمة بين هدفي القضاء على الفقر وضمان الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وأكد المشاركون أيضا على ضرورة تطبيق نفس قواعد ومعايير السلامة لإنتاج المواد الكيميائية وإدارتها في جميع أنحاء العالم.

٢٨ - وفي ضوء الزيادة المستمرة في إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها، وكذلك استحداث مواد جديدة، اعتبر عدد من المشاركين أن من المرجح أن يلزم مستقبلا التنظيم العالمي للمواد الكيميائية المثيرة للمخاوف. وبالتالي، ستكون هناك حاجة إلى مواصلة وضع الاتفاقيات العالمية للمواد الكيميائية وربما توسيع نطاقها. ويتم الآن تنظيم ملوثات عضوية ثابتة معينة على مستوى العالم، ولكن لم يتم تنظيم غيرها من المواد الكيميائية المثيرة للمخاوف. وأشاد المشاركون بقرار البدء في مفاوضات بشأن اتفاقية عالمية تتعلق بالزئبق.

٢٩ - وأقر الاجتماع الحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي من أجل زيادة المعرفة والحصول على المعلومات فيما يخص وجود المواد الخطرة في المنتجات، من قبيل المعدات الإلكترونية واللعب، وكذلك الحد من المخاطر أثناء مناولتها والتخلص منها. وأقر المشاركون بالافتقار إلى المعلومات اللازمة لتقييم مخاطر كثير من المنتجات التي تحتوي على المواد الكيميائية والتي هي حاليا متاحة في السوق العالمية.

٣٠ - وكرر الاجتماع تأكيد أهمية تعزيز تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وهو إطار هام لتعزيز القدرة على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ضيق الفجوة في القدرات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في العالم. وأقر الاجتماع بإحراز تقدم كبير من خلال النهج الاستراتيجي قياسا إلى هدف عام ٢٠٢٠. وينبغي تحقيق أهداف النهج الاستراتيجي من خلال شراكات بين الحكومات والمجموعات الرئيسية، بما في ذلك القطاع الخاص والعمال والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. ويبقى هناك تحد رئيسي لتنفيذ النهج الاستراتيجي هو كفالة استدامة الموارد المالية الطويلة الأجل. وكانت الاجتماعات وآليات التنسيق الإقليمية ولا تزال تؤدي دورا هاما في مساعدة أصحاب المصلحة الإقليميين في الدفع قدما بالعملية. وسلط المشاركون الضوء على الروابط بين النهج الاستراتيجي واللجنة، مشيرين إلى أن العمليتين يمكن أن يعزز كل منهما الآخر في الجهود الرامية إلى تحقيق هدف عام ٢٠٢٠.

٣١ - ولتحقيق هدف عام ٢٠٢٠، بوسائل منها تنفيذ الاتفاقيات العالمية للمواد الكيميائية، يلزم أن يكون هناك التزام سياسي قوي وموارد مالية. ومع ذلك، فإن اتساع نطاق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية الشامل لعدة قطاعات يعني أنه ليس هناك حل وحيد لتمويل تنفيذها؛ إذ يلزم شركاء وحلول مختلفة للتمويل. وأقر المشاركون بالحاجة الملحة لاستكشاف دور القطاع الخاص في توفير الدعم المالي المقدم للإدارة العالمية السليمة للمواد الكيميائية.

٣٢ - ولاحظ الاجتماع أهمية تنفيذ النظام المنسق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، وأوصى باعتماد نظام عالمي للتعرف على المخاطر والأخطار والإبلاغ عنها.

٣٣ - وأحاط عدد من المشاركين الاجتماع علما بالأعمال الجارية في البلدان والمنظمات لإيجاد بدائل أكثر أمنا للمواد الكيميائية التي تشكل خطرا. وشددوا على الحاجة إلى إتاحة هذه المعارف للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وللبلدان النامية. ورحب الاجتماع بمبادرات دوائر الصناعة لتجويد إدارة المنتجات.

٣٤ - وأقر الاجتماع على وجه الخصوص بالمبادرات الطوعية للمجلس الدولي للرابطات الكيميائية، من قبيل الميثاق العالمي للرعاية المسؤولة والاستراتيجية العالمية للمنتجات، بوصفها مساهمات أساسية في النهج الاستراتيجي وفي تحسين الإدارة العالمية السليمة للمواد الكيميائية. ورحب بخطط المجلس الدولي الرامية إلى: (أ) إقامة قاعدة لمعلومات المخاطر والتعرض لها كافية لإجراء تقييمات لسلامة جميع المواد الكيميائية المتداولة؛ و (ب) تحسين القدرة العالمية على تنفيذ أفضل الممارسات التقييمية والإجراءات الإدارية، وبخاصة في البلدان النامية؛ و (ج) تبادل المعلومات عن المنتجات ذات الصلة مع المنتجين المشاركين والحكومات والجمهور؛ و (د) إتاحة المعلومات عن المواد الكيميائية للجمهور من خلال بوابة المجلس لتكنولوجيا المعلومات - الاستراتيجية العالمية للمنتجات.

٣٥ - وأحاط الاجتماع علما بالجهود التي يبذلها العديد من البلدان في المنطقة للنهوض بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية من خلال تشريعات أفقية جديدة تغطي تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وإصدار التراخيص لها وتقييدها باستخدام نهج قائم على دورة الحياة. ويمكن أن تنقسم تشريعات الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، إلى عدد من الوحدات القائمة بذاتها التي يمكن أن تهم البلدان عندما تضع تشريعاتها المتعلقة بالمواد الكيميائية. وقد تحولت المسؤولية من ضرورة قيام الحكومات بإثبات وجود المخاطر إلى قيام المصنعين والمستوردين والمستخدمين النهائيين بضمان أن المواد التي صنعوها واستخدموها وطرحوها في الأسواق لا تضر بصحة الإنسان أو البيئة.

٣٦ - وأكد الاجتماع على أهمية النهج الوقائي في الحد من المخاطر الكيميائية. وأُبرزت بوجه خاص الحاجة إلى مواصلة إعادة تقييم وإدارة مخاطر مبيدات الآفات المسجلة حاليا (مثل تخزين مبيدات الآفات والتخلص منها)، وكذلك استعراض مبيدات الآفات الجديدة. ويمكن أن تتحقق إدارة المواد الكيميائية الصناعية والحد من خطرها عن طريق وضع شروط صارمة لإنتاج المواد الكيميائية الجديدة أو تجهيزها أو استخدامها أو استيرادها أو التخلص منها قبل دخولها حيز التداول، وكذلك للاستخدام الجديد الهام لمادة كيميائية موجودة. وينبغي إتاحة مجموعة شاملة من البيانات والمعلومات عن المادة الكيميائية للمنظمين والمستخدمين قبل بيعها تماشيا مع قاعدة ''لا بيانات لا تسويق''. وبالنسبة للمواد النانومترية الحجم، يلزم اتخاذ خطوات لتقييم مخاطرها.

٣٧ - وأكد المندوبون على أهمية حصول الجمهور على المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية (''الحق في المعرفة''). وينبغي إلزام الشركات بإتاحة البيانات للجمهور بشأن الآثار الصحية والبيئية للمواد الكيميائية المنتجة أو المستوردة. وينبغي أيضا أن تتاح قواعد بيانات للجمهور عن الانبعاثات الكيميائية السامة، وأن تقدم تقارير سنوية. وعلاوة على ذلك، يلزم زيادة إمكانية حصول الجمهور على المعلومات من خلال الإشعارات والاجتماعات العامة. وبالنسبة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، دخل البروتوكول المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها الملحق بالاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس) حيز النفاذ في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وكان هذا أول صك دولي ملزم قانونا للتمكين من الحصول على المعلومات وتبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية، ويمكن أن يكون نموذجا يحتذى به في مناطق أخرى.

٣٨ - وفيما يتعلق ببناء القدرات، أقر الاجتماع بجدوى تبادل الممارسات الجيدة. ولاحظ دور مراكز الإنتاج الأنظف في مجال بناء القدرات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

رابعا - إدارة النفايات

٣٩ - أقر الاجتماع بما للنفايات والنفايات الخطرة من أثر كبير على البيئة والصحة البشرية والأمن. ولذلك فإدارة النفايات بطريقة سليمة ومتكاملة من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وهي ضرورية أيضا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الأهداف المتعلقة بالصرف الصحي والصحة. ومنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من كبار منتجي النفايات في العالم، ولا تزال كمية النفايات في تزايد، وإن اختلف معدل تزايدها من بلد إلى بلد ومن منطقة دون إقليمية إلى أخرى.

٤٠ - ولاحظ المشاركون أن تقدما ملحوظا أُحرز في أجزاء كثيرة من المنطقة من خلال تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف العالمية والإقليمية. فقد نجحت السياسات المتعلقة بالنفايات في الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية في الانتقال من معالجة مسألة استخدام مدافن القمامة إلى العناية بالجهود الرامية إلى منع إنتاج النفايات وبعمليات استعادة المواد من النفايات. غير أن ما يقلل من نجاح هذه السياسات هو النمو الاقتصادي العام الذي أدى بدوره إلى زيادة في إنتاج النفايات.

٤١ - وبحدوث هذه الزيادة في جميع أنحاء المنطقة، أصبح من الضروري تغيير السياسة العامة في اتجاه اعتماد اقتصاد يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد، بما في ذلك التحول من إدارة النفايات إلى إدارة المواد بما يحقق الاستدامة. ويستلزم ذلك إقامة ترابط متين مع نهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين والسياسات التي تأخذ في الحسبان النهج القائم على دورة الحياة.

٤٢ - وشدد المشاركون على أهمية التشجيع على ترتيب أساليب التعامل مع النفايات في تسلسل واضح على النحو التالي:

(أ) يتعين أن يكون منع إنتاج النفايات الحل الأول والأمثل. وينبغي أن تستند استراتيجيات هذا الحل إلى مبدأ ''تغريم الملوث''، وأن تشمل توسيع نطاق مسؤولية المنتجين، وأن تنفذ من خلال نهج لإدارة المنتجات قائم على دورة الحياة يبدأ في مرحلة التصميم؛

(ب) يتعين إعادة تدوير النفايات التي لا يمكن منع إنتاجها. ولتيسير هذا النهج، ينبغي العمل بفرز أصناف النفايات وبجمعها منفصلة عن بعضها؛

(ج) وقد يكون توليد الطاقة أثناء عملية إعادة تدوير النفايات طريقة أخرى لاستخدام الموارد بصورة فعالة بعد إعادة الاستخدام أو إعادة التدوير؛

(د) يتعين حصر التخلص من النفايات أكثر ما يمكن في النفايات التي يتعذر إعادة استخدامها أو إعادة تدويرها. ومن الضروري اتخاذ تدابير تشريعية وتنظيمية للحد من التخلص في مدافن القمامة من النفايات التي يمكن إعادة تدويرها، وخاصة النفايات القابلة للتحلل الحيوي، وللحد من إحراق النفايات (باستثناء أصناف معينة منها، مثل النفايات الطبية). واعتُبرت معالجة النفايات (مثل التحليل الحيوي) حلا جيدا للتقليل من النفايات التي تُلقى في مدافن القمامة.

٤٣ - وأبرز العديد من المشاركين الدور المهم الذي تضطلع به السلطات المحلية في وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بإدارة النفايات، وشددوا على الجوانب الاجتماعية التي تحتاج إلى المعالجة، مثل الوضع المتدني للعاملين في قطاع النفايات والأخطار الصحية المرتبطة بقيام النساء والأطفال بجمع القمامة.

٤٤ - ولبلوغ الأهداف المذكورة أعلاه، من الأهمية بمكان إذكاء الوعي والتثقيف، لا سيما لتمكين المستهلكين من فرز النفايات المترلية، وكذلك إصدار الصكوك التشريعية، والصكوك ذات الصلة بمنح التراخيص، والصكوك المالية. وأشار العديد من المشاركين إلى الطابع الشامل لمهمة تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٤٥ - وناقش الاجتماع مسائل تتعلق بفئات معينة من النفايات تشكل تحديات في جميع أنحاء المنطقة. ومنها ما يلي:

(أ) النفايات الإلكترونية التي تشكل أحد أسرع أصناف النفايات نموا. ولا تنحصر الشواغل في المشكلات التي يسببها هذا الاتجاه لإدارة النفايات وإعادة تدويرها. ومن القضايا الرئيسية التي تم طرحها أيضا المتاجرة في النفايات الإلكترونية وتصديرها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لإعادة استخدامها واستعادتها وإعادة تدويرها، الأمر الذي يتم أحيانا في مرافق لا تعمل في ظل ظروف سليمة تراعي السلامة البيئية والصحية. وفي هذا الصدد، فتحت خطة العمل العالمية بشأن النفايات الإلكترونية التي اعتُمدت مؤخرا في إطار اتفاقية بازل أفقا للمضي قدما في تنفيذ سياسة دولية تتعلق بإدارة النفايات الإلكترونية بطريقة سليمة بيئيا؛

(ب) وهناك حاجة إلى استراتيجية طويلة المدى للتعامل مع النفايات المشعة، الأمر الذي يشكل تحديات صعبة في المنطقة بسبب الاستخدام المكثف للمواد المشعة، بما في ذلك في مجالي الطاقة والأبحاث والمجال العسكري. ويتطلب نقل النفايات المشعة تنظيما أكثر صرامة على الصعيد الدولي. وينبغي أيضا النظر على مستوى السياسة العامة في اتباع نهج قائم على دورة الحياة في التعامل مع المنتجات المشعة؛

(ج) يشكل التخلص من نفايات المواد البلاستيكية، بما في ذلك التخلص منها في المحيطات، مشكلة كبيرة جدا، ليس فقط بالنسبة للصحة البشرية، ولكن أيضا بالنسبة للسلسلة الغذائية والحياة البرية. ولذلك يتعين معالجة هذه المسألة على الصعيد العالمي؛

(د) وبالمثل، لم يجر تناوُل مسألة إعادة استخدام النفايات العضوية بالقدر الكافي في المنتديات الدولية. وأدى عدم فرز النفايات القابلة للتحلل الحيوي إلى انبعاث غازات الاحتباس الحراري من مدافن القمامة. وأثبتت التجارب في بعض بلدان المنطقة أن النفايات

العضوية التي تُجمع منفصلة في المصدر يمكن استخدامها لإنتاج خليط تسميد عالي الجودة أو لتوليد الطاقة عن طريق التخمير ومواصلة الإسماد. ويمكن لهذه العملية أن تسهم في تخصيب التربة وتقلل من التأثيرات التي يتعرض لها المناخ بتفادي انبعاثات غاز الميثان وعزل الكربون في التربة.

٤٦ - وتناول عدة متكلمين إدارة المنتجات القائمة على دورة الحياة، مشيرين إلى أنه ينبغي تعزيز روابط التآزر على الصعيد الدولي في الأعمال الجارية بشأن إدارة المواد الكيميائية في إطار اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم. واعتبر المتكلمون أن الأعمال المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية القائمة على دورة الحياة في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية تحظى بأهمية خاصة.

٤٧ - وأبلغ المشاركون من بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عن مواجهتها تحديات عويصة في مجال إدارة النفايات. فإنتاج النفايات آخذ في الارتفاع بسبب تحسن الظروف الاقتصادية في تلك البلدان واعتمادها على استخراج الموارد الطبيعية. وتعاني تلك البلدان أيضا من تراكم ما أُنتج في الماضي من نفايات خطرة (مثل النفايات المشعة والنفايات العسكرية والنفايات الصناعية، ومبيدات الآفات المنتهية مدة صلاحيتها). ويتطلب هذا الواقع برامج وتكنولوجيات خاصة لمعالجة تلك النفايات بصورة آمنة والتخلص منها في نهاية المطاف. إلا أنه يتعذر تحديد الملكية القانونية لتلك المخزونات تحديدا واضحا، وليس لدى العديد من البلدان القدرة المالية أو التقنية اللازمة لمعالجة هذا الأمر.

٤٨ - وتواجه أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى بدورها صعوبات جمة في ضمان فرز النفايات، وخاصة نفايات البلديات والنفايات الخطرة، وفي فرز نفايات التغليف. وليس لدى بعض البلدان فرص الحصول على التكنولوجيا الحديثة لإعادة تدوير النفايات وإعادة استخدامها، أو على معدات جمع النفايات ونقلها، أو معدات معالجة النفايات الإلكترونية أو غيرها من النفايات ذات الطابع الخاص. وتحتاج هذه البلدان في هذا الصدد إلى المساعدة كي تحسن تشريعاتها الوطنية وتضع الخطط الوطنية للتقليل من النفايات الخطرة وإدارتها. ومن الأمور ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية تقديم المساعدة التقنية، ولا سيما في شكل تبادل الخبرات ونقل أحدث التكنولوجيا المستخدمة في إدارة النفايات.

خامسا - التعدين

٤٩ - أقر الاجتماع بما للتعدين من إسهام هام في المجتمع، إذ يوفر المعادن الأساسية ويشكل مصدرا للعديد من المواد الخام. وتتباين أهمية التعدين من ناحية إلى أخرى ضمن منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، على أن للقطاع أهمية كبيرة في اقتصادات عدة بلدان.

فقد أشار المشاركون إلى أن مناجم المنطقة من بين أعمق المناجم وأكثرها كفاءة في العالم، وأن المنطقة رائدة على المستوى العالمي في توريد تكنولوجيا التعدين.

٥٠ - وللتعدين في الوقت نفسه آثار كبيرة تضر بالبيئة والمجتمع. فالشواغل البيئية الرئيسية تتصل باستخدام المياه ونوعيتها، ومطارح النفايات الصخرية، ومناطق تخزين نفايات المواد الخام، والمواد الخطرة. وتتصل الشواغل الاجتماعية الرئيسية بحيازة الأراضي، ومصالح الشعوب الأصلية والتراث الثقافي، واليد العاملة، وظروف العمل.

٥١ - ولاحظ المشاركون أن التحدي الرئيسي لتحسين استدامة قطاع التعدين يكمن في الاستفادة من إمكانات الموارد المعدنية والتمكن في الوقت نفسه من تحقيق منافع مستدامة، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وحماية البيئة. فبإمكان التعدين، بل ينبغي له، أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، غير أنه يتعين على القطاع أن يراعي الشواغل البيئية والاجتماعية، وأن يعمل بتدابير ترمي إلى تحصيل منافع لا ينضب معينها. ومن بين الاعتبارات البيئية الرئيسية التي أُثيرت التخطيط لاستخدام الأراضي، وإدارة النفايات، وإدارة المخاطر التي تهدد النظام الإيكولوجي، وإغلاق المناجم واستصلاح مواقعها. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل الحكم الرشيد، إلى جانب الشفافية والمساءلة، شرطا أساسيا للالتزام بممارسات التعدين المستدامة ولاعتماد الشركات نهجا تقوم على المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

٥٢ - وما فتئت فرص التعدين المستدام تنمو في المنطقة بفضل تزايد عمليات الاستكشاف، وتحسُّن البيانات المتاحة، والعمل بتكنولوجيات أحدث، وتغير الظروف الاقتصادية. وأحاط الاجتماع علما باعتزام أحد البلدان وضع مقترح سياسة عامة بشأن إسهام قطاع التعدين في التنمية المستدامة يقدم إلى اللجنة في دورتها التاسعة عشرة. وتواجه بلدان جنوب شرق أوروبا وآسيا الوسطى أكبر التحديات في مجال التعدين المستدام ضمن منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٥٣ - واتفقت آراء المجتمعين على أن الممارسات الجيدة في مجال التعدين تتطلب التشاور والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، الأمر الذي يستدعي بدوره تحسين الشفافية، وبذل الجهود لإتاحة المعلومات لصانعي القرار والجمهور على نطاق أوسع، والالتزام بضمان تحلي الشركات بالمسؤولية الاجتماعية والأخذ بأسلوب الإشراف البيئي السليم. وفيما يتعلق بالشواغل البيئية، ينبغي أن تشمل الممارسات الجيدة التقييمات البيئية على مدى دورة الحياة بأكملها، والرصد على المدى الطويل، وحماية التنوع البيولوجي وتعزيزه، وحماية الأرض وصونها. وأما التخطيط على الأمد الطويل في جميع المراحل، بما في ذلك التقييم البيئي الاستراتيجي، فيتبوأ مكانة محورية في تحقيق نواتج مرضية.

٥٤ - وأحاط الاجتماع علما بعدد من المبادرات التي تشجع التعدين المستدام. ومن هذه المبادرات مبادرة الموارد الطبيعية المتاحة وتوجيهات المفوضية الأوروبية بشأن تطوير أنشطة التعدين في إطار برنامج ناتورا ٢٠٠٠ للتواصل الشبكي. وقد اضطُلع بعدة أنشطة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا لمعالجة مشكلات محددة تتعلق بأنشطة التعدين. ووُضعت المبادئ التوجيهية للسلامة والممارسات الجيدة في مرافق إدارة نفايات المواد الخام في عام ٢٠٠٨ بموجب اتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بآثار الحوادث الصناعية عبر الحدود، واتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية. وتدعم المبادئ التوجيهية الجهود التي تبذلها الحكومات وأصحاب المصلحة للحد من عدد الحوادث في مرافق إدارة نفايات المواد الخام ومن حدة آثارها على الصحة البشرية والبيئة. واعترافا من اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالمنافع العديدة المرتبطة باستخلاص الميثان من مناجم الفحم، شرعت اللجنة في عام ٢٠٠٤، بدعم من وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة، وبالتعاون الوثيق مع شراكة تسويق الميثان، في تنفيذ برنامج يرمي إلى تشجيع أفضل الممارسات وتقديم المساعدة التقنية في التخطيط لمشاريع استخلاص الميثان من مناجم الفحم وتصميم تلك المشاريع وتمويلها.

٥٥ - وفي إطار مبادرة البيئة والأمن، شُرع في تنفيذ عدة مشاريع لتقييم المخاطر الأمنية القائمة في مواقع تجميع نفايات المواد الخام في جنوب شرق أوروبا وآسيا الوسطى.

٥٦ - وعلى الصعيد العالمي، أُنشئ المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٥ لتحسين إسهام قطاع التعدين في التنمية المستدامة وتعزيزه وتشجيعه. ويعمل المنتدى على وضع إطار سياسة عامة للتعدين يُقدم إلى اللجنة في عام ٢٠١١.

٥٧ - ولاحظ المشاركون أن إدخال تحسينات على قطاع التعدين يتطلب بذل جهود حثيثة من قبل أهل القطاع، ومشاركة غيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين. فقد أُنشئ المجلس الدولي للتعدين والفلزات ليكون منتدى يتبادل فيه أهل القطاع وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين الخبرات، ويضعون الحلول بالاستناد إلى المبادئ العلمية السليمة ومبادئ التنمية المستدامة السليمة أيضا. وعلاوة على ذلك، أُنشئ المنتدى التكنولوجي الأوروبي المعني باستدامة الموارد المعدنية لتطوير التكنولوجيا المتعلقة بقطاع المعادن وللحد من الوقع البيئي لتلك التكنولوجيا.

٥٨ - وفيما يتعلق بالتدابير اللازم اتخاذها لتفادي تعرض مناطق أخرى لما ينجم عن التعدين من آثار مضرة بالبيئة والصحة البشرية، اقتُرحت عدة حلول، منها (أ) اعتماد سياسات وطنية متكاملة في مجال المواد الخام؛ و (ب) تطبيق نهج متكاملة شاملة لعدة قطاعات لإدارة استغلال الأراضي؛ و (ج) تشجيع أسلوب أكثر استدامة لتأمين الإمدادات من المواد الخام داخل البلدان؛ و (د) دعم روح الابتكار لدى شركات التعدين وتنافسها على الاستثمار.

٥٩ - وأكد المشاركون على ضرورة اتباع نهج تتسم بالفعالية والكفاءة في تمويل عمليات إغلاق المناجم، وذلك بوجه خاص بهدف ضمان السلامة البيئية في ما يُغلق من مناجم. ومن شأن تعزيز نظم إصدار الشهادات في قطاع التعدين وتشجيع شركات استخراج المعادن على النظر في القيام ذاتيا بوضع الضوابط أن يسهما في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ويتعين إنشاء آليات لتعزيز بناء القدرات، وتبادل الخبرات، وتحديد أفضل الممارسات ونشرها، ووضع قاعدة معارف مناسبة بشأن الموارد المعدنية. وسلط المشاركون الضوء أيضا على الحاجة إلى تحسين إدماج أهداف حفظ التنوع البيولوجي في الخطط الوطنية لاستخراج المعادن.

سادسا - إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

٦٠ - استندت المناقشات بشأن هذا الموضوع إلى نتائج الاجتماع التحضيري المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين المعقود تمهيدا لاجتماع التنفيذ الإقليمي الرابع. وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد قام، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بتنظيم هذا الاجتماع الإقليمي غير الرسمي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأقر المشاركون في الاجتماع بأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، إضافة إلى كونهما أولوية هامة بالنسبة لمنطقة اللجنة، يُعتبران أيضا هدفا رئيسيا للتنمية المستدامة وشرطا مُسبقا لتحقيقها. وسُلط الضوء على ضرورة دعم وتعزيز مجموعة الأنشطة والسياسات الجارية المتنوعة التي تساهم في تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والحاجة إلى إقامة أطر للتعاون على الصعد دون الإقليمي والإقليمي والدولي. ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة بالنظر إلى ضخامة العمل اللازم لتقليل الآثار السلبية الناجمة عن أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية. وساعد الاجتماع غير الرسمي أيضا على تحديد مجالات تحتاج إلى المزيد من البرامج والسياسات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين التي يمكن تقديم الدعم لعملية تصميمها وتنفيذها عن طريق إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٦١ - وسلّم المشاركون في الاجتماع غير الرسمي أيضا بأن تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتنفيذ إطار للبرامج في السنوات العشر المقبلة أمران يمكن أن يدعما التحول إلى اقتصاد أخضر، وسوف يكون لهما دور رئيسي في دعم التنمية الاجتماعية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٢ - واستعرض المشاركون في الاجتماع بعض التحديات والإنجازات المتعلقة بالتحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقد أظهرت التجربة العملية أن التحول إلى هذه الأنماط المستدامة يمكن أن: (أ) يحقق فوائد اجتماعية هامة؛ و (ب) يمكِّن البلدان والشركات والمجتمعات المحلية من ''تحقيق نواتج أكبر وأفضل بمدخلات أقل''؛ و (ج) يزيد من صافي مكاسب الرعاية الاجتماعية المتأتية من الأنشطة الاقتصادية بالحد من استخدام الموارد واستنفادها والتقليل من التلوث.

٦٣ - وفي أثناء المناقشات، لاحظ المشاركون أن الإجراءات الرامية إلى تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين يمكن أن تكون أداة قوية لتحويل التحديات البيئية والاجتماعية إلى فرص للتجارة والعمالة. وهذا التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين يمكن أيضا أن يخلق وظائف أقل إضرارا بالبيئة وأكثر مراعاة للكرامة الإنسانية، وأن يدعم جهود التخفيف من وطأة الفقر. وينبغي إبراز هذه الإمكانات على نحو أوضح لجميع أصحاب المصلحة.

٦٤ - وسلّط الكثير من المشاركين الضوء على الطابع الهام والملح لوضع رؤية مشتركة وتصميم استراتيجية واضحة الأهداف ومحددة الإطار الزمني لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. ومن شأن ذلك أن يساعد على دعم الانتقال إلى الاقتصاد المتسم بالكفاءة الإيكولوجية وعلى سد الفجوات بين البلدان النامية والبلدان الصناعية.

٦٥ - وأقر المشاركون بأن تعزيز الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج وتنفيذها يستلزم سياسات مبتكرة مع مزيج متوازن من الأدوات والحوافز (التنظيمية والطوعية والاقتصادية والمالية) إذ إن هذه الأدوات قد لا تكون فعالة إذا نُفذت منفردة. وينبغي أن تتناول حزم السياسات أيضا الآثار البيئية والاجتماعية الناشئة على مدار دورة حياة المنتج كاملةً. ومن الضروري أن يكون هناك تعاون وثيق بين الجهات صاحبة المصلحة، ومنها الوزارات الرئيسية (وزارات البيئة والمالية والصناعة والشؤون الاجتماعية)، لضمان تكامل السياسات والبرامج واتساقها.

٦٦ - وأُشير إلى أمثلة السياسات والممارسات الفعالة التالي ذكرها والرامية إلى تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين: (أ) السياسات المتعلقة بالتدابير المتكاملة لمكافحة ومنع التلوث؛ و (ب) التشريعات التي تعزز التصميم المراعي للبيئة لاستهلاك الطاقة والمنتجات

ذات الصلة بها؛ و (ج) وضع العلامات البيئية؛ و (د) الشراء الحكومي المستدام. وقدم المشاركون استراتيجيات وخطط عمل وطنية، مركزين على وضع المبادئ التوجيهية ومجموعات الأدوات التثقيفية للعملات الوطنية وإذكاء الوعي بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وشدد عدد من المشاركين على أهمية أن تكون عمليات الشراء الحكومي مراعية للبيئة ومستدامة، وعلى إمكانية تعجيل ذلك بالتحول إلى أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج حيث أن الحكومات نفسها مستهلك رئيسي للسلع والخدمات.

٦٧ - ونشط الكثير من بلدان المنطقة في عملية مراكش التي انطلقت استجابة للقرار المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين المتخذ في جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢ إبان انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وفي إطار عملية مراكش، حظيت مواضيع عدة بعناية خاصة عقب إنشاء فرق عمل تتناول مسائل من قبيل التثقيف في مجال الاستهلاك المستدام، وأساليب المعيشة المستدامة، والسياحة، والمنتجات، والمباني والإنشاءات، والشراء. وكان هذا مؤشرا جيدا يحدد ما تعتبره بلدان كثيرة قطاعات ومواضيع وأدوات سياساتية رئيسية ينبغي تناولها كجزء من إطار السنوات العشر للبرامج.

٦٨ - ومن التحديات التي أبرزها المشاركون ما يلي: (أ) كيفية التصدي لـ ''ظاهرة الارتداد''، أي تزايد الاستهلاك بما يفوق مكاسب الكفاءة والتطور التكنولوجي؛ و (ب) كيفية العمل بقدر أكبر من الفعالية من منظور الطلب لإعادة توجيه سلوك المستهلك وخياراته في مجال الشراء؛ و (ج) تقييم وتدخيل تكاليف الإنتاج الخارجية القصيرة والطويلة الأجل؛ و (د) ضرورة تجاوز نهج ''تصريف الأعمال كالمعتاد'' بغية تحقيق التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٦٩ - وسلط المشاركون الضوء أيضا على ضرورة القيام بما يلي: (أ) تعزيز العمل على مستوى قاعدة المعارف العلمية لخدمة السياسات والإجراءات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ و (ب) التعجيل بالوثبات التكنولوجية؛ و (ج) إنشاء محافل إقليمية ودون إقليمية للتعاون.

٧٠ - وأيد الكثير من المشاركين وضع وتنفيذ إطار لسنوات عشر، وأوصوا بأن يكون هذا الإطار طموحا وأن يشمل العناصر التالية: (أ) إعلان يضع الخطوط العريضة لرؤية مشتركة بين البلدان كافة تتناول ضرورة تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين ويكون لها إطار محدد للمجالات التي تُنفذ فيها البرامج وأهداف عامة في كل من هذه المجالات وهيكل للتنفيذ؛ و (ب) مجموعة من برامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين تكون لها أهداف محددة، وأطر زمنية، وسبل للتنفيذ، وقطاعات وأطراف فاعلة محددة.

٧١ - وأبرز عدد من المشاركين الحاجة إلى إنشاء آليات للتمويل لدعم إنجاز البرامج الآنفة الذكر.

٧٢ - واقتُرحت مجالات ذات أولوية للعمل في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين والإدراج في إطار السنوات العشر، ترد فيما يلي: (أ) عمليات الإنتاج؛ و (ب) المنتجات المستدامة (بما في ذلك دعم التصميم المراعي للبيئة)؛ و (ج) الاستهلاك وأسلوب المعيشة المستدامان؛ و (د) الحوافز والسياسات المالية الرامية إلى تشجيع الاستثمار العام والخاص في أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ و (هـ) توفير معارف تعتمد بقدر أكبر على العلم بسبل منها الاستناد إلى أعمال الفريق الدولي المعني بالإدارة المستدامة للموارد؛ و (و) المساعدة في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية؛ و (ز) الاستراتيجيات الأفقية على مختلف المستويات الحكومية والحكومية الدولية الرامية إلى إدماج سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين في استراتيجيات التنمية المستدامة وخططها. ويمكن وضع برامج محددة في كل من هذه المجالات في سياق إطار السنوات العشر. وحدد المشاركون أيضا عددا من القطاعات ذات الأولوية هي: التنقل والنقل، والإسكان والإنشاءات، والغذاء، وإدارة النفايات، والمدن المستدامة، والسياحة المستدامة.

٧٣ - وذكر أحد المشاركين أن إطار السنوات العشر ينبغي أن يتسم بقدر أكبر بكثير من الشمولية والمنهجية بالمقارنة بقائمة المواضيع المنبثقة عن عملية مراكش. ومن المهم، في هذا الصدد، الوقوف على أولويات جميع البلدان في العملية المفضية إلى انعقاد الدورة التاسعة عشرة للجنة، وتحديد سبل تنفيذ البرامج التي يتألف منها إطار السنوات العشر والجهات التنفيذية. وأُثيرت مسألة ذات صلة هي كيفية توسيع نطاق البرامج الإقليمية أو دون الإقليمية القائمة المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٧٤ - وأُثيرت نقاط رئيسية أخرى منها ما يلي: (أ) أهمية تطبيق مفهوم المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات؛ و (ب) الحاجة إلى سياسات وحوافز تشجع القطاع الخاص وغيره من أصحاب المصلحة على الابتكار في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ و (ج) الحاجة إلى تعزيز الآليات المالية القائمة لتشجيع الاستثمار من أجل التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٧٥ - وأقر المشاركون أيضا بأن التثقيف في مجال الاستهلاك المستدام كجزء من التعليم من أجل التنمية المستدامة يُعتبر هدفا رئيسيا ينبغي أن يُدعم من خلال إطار البرامج للسنوات العشر المقبلة. وأوصوا كذلك باستخدام خريطة الطريق للتثقيف في مجال الاستهلاك المستدام التي وضعتها فرقة عمل مراكش للاسترشاد بها في تنفيذ البرامج التثقيفية.

سابعا – المسائل الشاملة، وأوجه الترابط، وتنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابعة عشرة

ألف – التقدم المحرز في مجال تنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابعة عشرة

٧٦ – أشار المشاركون في الاجتماع إلى أن التركيز على الدورة المقبلة للجنة ليس بالأمر الوحيد الهام، بل إنه من المهم أيضا تتبع التقدم المحرز في تنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنة بشأن السياسات في دورتها السابعة عشرة. وبناء على ذلك، تبادل المشاركون المعلومات عن الأنشطة الوطنية والدولية في المرحلة الحالية. وعُرضت نماذج ناجحة منها على سبيل المثال: (أ) برامج الاستدامة والإشراف السليم؛ و (ب) البحوث في مجال النظم الزراعية والاستدامة؛ و (ج) البرامج الرامية إلى تعزيز الروابط الحضرية – الريفية؛ و (د) العمل في مجال التنمية المستدامة على الصعيد الوطني مع أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل المزارعين، ومديري الغابات، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات المحلية.

٧٧ – وذكر المشاركون عددا من المبادرات الدولية التي تدعم تنفيذ قرارات اللجنة، بما في ذلك الشراكة العالمية المعنية بإدارة المغذيات وعملية مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وأُنشئ محفل حكومي دولي لخدمات التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي لتناول مشاكل التصحر وفقدان التنوع البيولوجي. وفيما يتعلق بأفريقيا، جرى توجيه التركيز في الشراكات العملية بين المنظمات الإقليمية والاتحاد الأفريقي إلى مجالات محددة ذات أولوية من قبيل تغير المناخ، والسلام والأمن، وتشجيع العلم والبحوث.

باء – المسائل الشاملة وأوجه الترابط

٧٨ – سلّط الضوء في الاجتماع على أهمية أوجه الترابط بين المجموعات المواضيعية، ولوحظ حدوث تحسن في تنفيذ خيارات السياسات التي استفادت من الصلات الوثيقة المترتبة على هذا الترابط. وأشار المشاركون إلى أن السياسات ينبغي أن تركز على الطابع المترابط للتنمية المستدامة بدلا من تناول فرادى المسائل الفنية في جدول أعمال اللجنة.

٧٩ – والتعدين، والنقل، والاستهلاك والإنتاج المستدامان، وإدارة النفايات كلها مراحل رئيسية في دورة حياة المواد، ومجالات لها الكثير من الآثار المحتملة على صحة البشر والعمالة والبيئة. وفي هذا الصدد، لاحظ المشاركون أن النقل المستدام له دور هام في ضمان فعالية الاتصالات، والتجارة، والهجرة، وتأثيره على البيئة أقل تأثير ممكن. كما أن الإنتاج والاستعمال الآمنين للمواد الكيميائية أمر حيوي لحماية صحة البشر وسلامة العاملين.

٨٠ - وتشكل قضايا القضاء على الفقر، وحماية الموارد الطبيعية وإدارتها، وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة الشواغل الثلاثة الرئيسية والشاملة التي تتعلق بالتنمية المستدامة وتستلزم إجراءات عاجلة لحماية رأس المال البشري والبيئي على كوكب الأرض. وقد اعتمدت البلدان طائفة من الأهداف والغايات المحددة للتصدي لهذه القضايا محل الاهتمام، وأحرزت بعض التقدم في إدارتها إدارة مباشرة. وفي حين رأى بعض المشاركين أن النمو ''الأخضر'' المستدام قوة دافعة للتنمية المستدامة، اعتبر البعض الآخر مفهوم النمو المستدام مفهوما غير متوافق مع الهدف المتمثل في تخفيض استخدام الموارد عموما.

٨١ - وشدد المشاركون على أهمية تحسين التعليم لا سيما أن له طابعا شاملا. ولاحظوا أيضا أهمية العمل الجاري على الصعيدين الوطني والإقليمي في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك بالنسبة لمعالجة المسائل المدرجة في المجموعات المواضيعية. فمن خلال إدراج مواضيع التنمية المستدامة في التعليم الرسمي الموجه إلى الشباب، والتأثير على البالغين والمجتمعات المحلية عن طريق التعليم غير الرسمي والسبل غير الرسمية مثل التدريب المهني وبناء القدرات، من الممكن أن يكون التعليم من أجل التنمية المستدامة أداة رئيسية لتمكين المجتمعات المستدامة. وأكد عدد من المشاركين أهمية دور عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، واستراتيجية اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. وأحاط المشاركون في الاجتماع علما بالنماذج الناجحة في مجال تطبيق استراتيجيات التعليم من أجل التنمية المستدامة بغية تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٨٢ - وأبرز المشاركون أهمية اتساق السياسات وإدراج المواضيع الشاملة في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة، والاستراتيجيات القطرية للحد من الفقر، وبرامج المساعدة.

٨٣ - وفي الختام، رأى المشاركون ضرورة الحفاظ على الاتساق بين عمل اللجنة وعدد من الاتفاقات والعمليات البيئية العالمية الهامة والمتعددة الأطراف، واتفقوا على الحاجة إلى تشجيع المزيد من التعاون والتنسيق بين المؤسسات الدولية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.